AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

AI Index: PRE 01/071/2008
28 February 2008

إيران : السلطات ينبغي أن تساند لا أن تقمع المدافعات عن حقوق الإنسان

ينبغي على السلطات الإيرانية أن تكف عن مضايقة المدافعات عن حقوق الإنسان وتتخذ خطوات عاجلة لإلغاء القوانين القائمة على التمييز التي تسعى المدافعات إلى تغييرها، على حد قول منظمة العفو الدولية في تقرير صدر اليوم.

وقال مالكوم سمارت مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إنه "عوضاً عن استخدام سلطاتها لقمع أولئك الذين يحتجون ويطالبون بحقوقهم وتخويفهم، ينبغي على الحكومة الإيرانية أن تعالج التمييز القانوني القائم منذ أمد طويل وغيره من أشكال التمييز ضد النساء اللاتي يشكلن نصف تعداد سكان البلاد" وأضاف "عليها الإفراج عن المدافعين عن حقوق المرأة القابعين في السجون ووقف اعتقال الذين يمارسون بصورة سلمية حقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع ومضايقتهم".

ويأتي التقرير الجديد لمنظمة العفو الدولية مع استمرار اعتقال رونق سفرزاده وهناء عبدي – وهما ناشطتان إيرانيتان كرديتان – بدون تهمة أو محاكمة أو حتى السماح لهما بمقابلة محام. وكان قد أُلقي القبض عليهما في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2007 بسبب ممارستهما السلمية لحقوقهما.

كذلك نشرت المنظمة تفاصيل حول 12 ناشطاً لحقوق المرأة، 11 امرأة ورجل واحد، معتقلين حالياً أو يواجهون المقاضاة بسبب الجهود السلمية التي بذلوها لكسب التأييد من أجل إجراء تغييرات تشريعية.

وبحسب تقرير إيران : المدافعون عن حقوق المرأة يتحدون القمع، غالباً ما يتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يقودون الحملات لوضع حد للتمييز القانوني ضد النساء للتوقيف والاعتقال التعسفيين ويُحرمون من مقابلة المحامين وأفراد عائلاتهم ومن الإجراءات القانونية المرعية، وأحياناً يسيء أفراد الأمن معاملتهم بدون أن ينالوا عقاباً. وقد تمت مقاضاة بعضهم بتهم غامضة الصياغة واتُهموا بتهديد الأمن القومي أو العام، كشكل من أشكال التخويف كما يبدو ولردعهم عن مواصلة حملتهم لحماية حقوق المرأة وتعزيزها في إيران. واعتُقل آخرون بكل بساطة بدون أية تهم رسمية لفترات طويلة احتُجزوا خلالها في الحبس الانفرادي وحُرموا من أي اتصال بالعالم الخارجي، غالباً بموجب نص قانوني يجيز للقضاة إصدار أمر بالاعتقال لفترات قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية".

وقد أصبحت مضايقة السلطات لنشطاء حقوق المرأة وتخويفهم أكثر وضوحاً وحِدة منذ أن أطلق النشطاء الحملة من أجل المساواة في 27 أغسطس/آب 2006. وهي تهدف إلى جمع مليون توقيع من الإيرانيين على عريضة تطالب بوضع حد للتمييز القانوني ضد المرأة.

وقُبض على عشرات النشطاء والأنصار بشأن أنشطتهم الخاصة بالحملة من أجل المساواة، بعضهم أثناء جمع التواقيع من أجل العريضة. واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2008، منعت السلطات الموقع الإلكتروني للحملة سبع مرات على الأقل. وتكرر رفض منح إذن رسمي لعقد اجتماعات عامة، ويعقد نشطاء الحملة عادة ورش عملهم في منازل المتعاطفين الذين تلقى بعضهم تهديدات هاتفية يبدو أن مسؤولين أمنيين وجّهوها لهم أو تم استدعاؤهم من قبل هؤلاء للاستجواب. وقد فُضت بالقوة ورشة عمل واحدة على الأقل من هذا القبيل من جانب الشرطة التي قبضت على الحاضرين وانهالت على بعضهم بالضرب.

وتدعو منظمة العفو الدولية إلى تغيير القوانين القائمة على التمييز التي تستبعد النساء من جملة أمور عن

المناصب العليا في الدولة وتعيينهن قاضيات وتحرمهن من المساواة في الحقوق مع الرجال في الزواج والطلاق والوصاية على الأطفال والميراث، وتحدد بأن أية شهادة تدلي بها المرأة أمام المحكمة لها فقط قيمة نصف الشهادة التي يدلي بها الرجل.

ويدعو التقرير الحكومة والبرلمان الإيراني (مجلس الشورى) والسلطات القضائية التي تؤثر تأثيراً ملموساً على وضع المرأة إلى التقيد بالواجبات الدولية المرتبة على إيران في التمسك بحقوق المرأة ووضع حد للتمييز القانوني وغير من أشكال التمييز ضدها.

وقال مالكوم سمارت إنه "ينبغي الترحيب بمطالب النساء الإيرانيات بالسماح لهن بأن يتبوأن مكانة مساوية للرجال ويوضع حد للتشريعات القائمة على التمييز التي تنغص عليهن حياتهن، وتشجيع هذه المطالب." وأضاف أنه "يتعين على الحكومة أن تنظر إلى عمل نشطاء حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان على أنه سند وذخر لها وتقر بالإسهام المهم الذي يقدمه هؤلاء النشطاء والمدافعون لمواجهة التمييز والتعصب وتعزيز الحقوق الإنسانية الشاملة لجميع الإيرانيين".